

ورشة عمل إقليمية

تعزيز التعاون في مجال المياه العابرة للحدود في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التقدم والتحديات والفرص

مذكرة توضيحية

3-4 آذار 2020

بيت الأمم المتحدة، بيروت، لبنان

1. الخلفية

تتميز الموارد المائية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالندرة والتوزيع الجغرافي المتفاوت. ونظراً للتهديدات الحالية والمتوقعة الناتجة عن الطلب المتزايد والتنافس على الاستفادة من الموارد المائية، إضافة إلى الآثار المتنامية للتغير المناخي على المجتمعات وعلى النظم البيئية في أحواض المياه، أصبحت الإدارة المتكاملة للموارد المائية على كافة المستويات، بما في ذلك التعاون العابر للحدود، أمراً حتمياً وملحاً لضمان التنمية المستدامة. ويتضح هذا جلياً في الالتزامات العالمية مثل هدف التنمية المستدامة 6 (SDG) من خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وكذلك في الالتزامات الإقليمية مثل الاستراتيجية العربية للأمن المائي في المنطقة العربية 2010-2030، الاتحاد من أجل إطار سياسة مياه البحر الأبيض المتوسط لإجراءات 2030 واستراتيجية المياه 5 + 5 في غرب البحر المتوسط.

تعتمد معظم الدول في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بشكل كبير في توفيرها للمياه على موارد المياه السطحية والجوفية العابرة للحدود والتي تكون مشتركة مع جيرانهم من الدول. وبالتالي، تلعب هذه الموارد دوراً رئيسياً في تنمية المنطقة. في حين أن الاعتماد الكبير على موارد المياه العابرة للحدود يمكن اعتباره تحدياً محتملاً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، فإن التعاون في إدارتها يمكن أن يخلق ويحفز نطاق واسع من المنافع والفرص للدول المتعاونة مثل النمو المتسارع للاقتصاد، تحسن رفاهية الإنسان، تعزيز الاستدامة البيئية وزيادة الاستقرار السياسي..

تتوفر خيارات فنية، قانونية وسياسة متنوعة للبلدان المُشاطئة من أجل الإدارة المشتركة لأحواض المائية العابرة للحدود وتطويرها، لتحقيق الرضا المتبادل والفوائد المتعددة. ومع ذلك، فإن أغلبية الأحواض لم تشملها، لغاية الآن، ترتيبات تشغيلية للتعاون المائي.

تعتبر اتفاقية حماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية (اتفاقية المياه) كإطار عمل قانوني ومنصة مؤسسية تم تطويرها برعاية الأمم المتحدة لتعزيز الكمية الكافية والنوعية الجيدة والاستخدام المستدام لموارد المياه العابرة للحدود. قد تم التفاوض بشأن اتفاقية المياه في الأصل على أنها اتفاقية إقليمية، وقد أدت إلى تحسن كبير في التعاون في مجال المياه العابرة للحدود في منطقة عموم أوروبا على مدار العشرين سنة الماضية، ودعم بناء الثقة وتطوير الاتفاقيات وإنشاء هيئات مشتركة لإدارة المياه العابرة للحدود.. وتطورت الاتفاقية فيما بعد إلى إطار عمل مفتوح عالمياً للتعاون المائي العابر للحدود متوفر ومتاح لكافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة منذ عام 2016. وبإمكان اتفاقية المياه أن تقدم إطار عمل صلب للتعاون للدول الواقعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وبالفعل فقد شرعت العديد من الدول الواقعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بعمليات الانضمام لاتفاقية المياه، كما انضمت لها بالفعل بعض الدول من إفريقيا (تشاد والسنغال) في عام 2018.

وبما أن التطور الاجتماعي-الاقتصادي في المنطقة يؤدي إلى نمو التبادل التجاري المشترك فيما بين القطاعات وذلك بين القطاعات الزراعية والمحلية والصناعية والطاقة من أجل استخدام الموارد المائية المحدودة (العابرة للحدود)، وكثيراً ما يكون الحفاظ على النظم البيئية معرضاً للخطر. فإن الطريق للاستجابة الفاعلة لهذا التحدي هي بالتحرك إلى ما هو أبعد من التفكير القطاعي التقليدي واعتماد نهج أكثر تكاملي. لذا فإن بإمكان نهج السلسلة المترابطة للمياه-الطاقة-الغذاء-والنظم البيئية للتعاون في المياه العابرة للحدود أن يساعد في تحديد أوجه التضافر والتآزر في القطاعات المشتركة على مستوى الحوض بأكمله وحلولاً منفعية متبادلة من خلال تحسين التنسيق والتعاون.

من خلال البناء على العمل السابق في المنطقة وكذلك التجارب الناجحة في مناطق أخرى من العالم، ستستكشف ورشة العمل هذه الوضع الحالي للتعاون المائي العابر للحدود ومنافعه وكذلك الأدوات والمناهج الموجودة للحث على المزيد من التقدم من خلال المناقشات الدائرة ذات الصلة بالسياق الخاص واحتياجات دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

2. الأهداف

إن الهدف الرئيسي من ورشة العمل هو المساهمة في تعزيز التعاون المائي العابر للحدود في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وبالتالي دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة وبالأخص الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة.

وعلى وجه التحديد، تهدف ورشة العمل إلى:

- تقديم صورة موجزة محدثة عن حالة ووضع التعاون المائي العابر للحدود في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وعن تنفيذ الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة حول المياه، وبالتحديد هدفها رقم 6.5 حول تنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية على كافة المستويات؛
- استعراض وإبراز الممارسات الجيدة والدروس المستفادة من التعاون الناجح في إدارة المياه السطحية والجوفية العابرة للحدود في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وما هو أبعد من ذلك، وتبسيط الضوء على فوائد ومنافع التعاون؛
- تطوير مناهج وأساليب جيدة استراتيجياً من أجل تبادل البيانات والمعلومات وكذلك من أجل المراقبة من ناحية الأحواض العابرة للحدود وذلك بناء على الأسس الخاصة بالمسائل المطروحة لإدارة المياه؛
- فهم كيف يمكن لقانون المياه الدولي واتفاقية المياه على وجه الخصوص أن تساهم في تعزيز التعاون المائي العابر للحدود في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ومراجعة مصلحة وتقدم الدول في المنطقة حتى الآن في مجال الانضمام لها؛
- تبادل الخبرات والتجارب حول كيفية تحسين إدارة المياه من أجل زيادة القدرة على الصمود وزيادة القدرة على مواجهة آثار التغير المناخي ومواكبة ندرة وقلة المياه، وبالتحديد من خلال التعاون؛

- مناقشة أدوات ونهج وأساليب مختلفة لتحسين التعاون من أجل إدارة أفضل للموارد المائية العابرة للحدود وهذا يشمل ما يكون من خلال الاشتراك والتعاون الفعال مع القطاعات الاقتصادية التي تستخدم المياه وتؤثر على الموارد المائية وذلك عن طريق تطبيق نهج "السلسلة المترابطة" وعن طريق تطوير ترتيبات عابرة للحدود مستدامة ومنصفة حول تخصيص المياه.

3. تنظيم العمل

إن تقديم العروض، حلقات نقاش، مناقشات عامة وجلسات فرعية تفاعلية مصغرة ستسمح بمناقشة وبحث مسائل متعلقة بإدارة المياه العابرة للحدود في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتتيح المجال لتبادل التجارب والخبرات بين دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وسيكون البرنامج الكامل لورشة العمل متاح ومتوفر في أوائل شهر شباط/فبراير 2020.

ستبدأ ورشة العمل بتاريخ 03 آذار/مارس 2020 بتمام الساعة 08:30 وتنتهي بتاريخ 04 آذار/مارس 2020 بتمام الساعة 16:30.

سيعقب ورشة العمل هذه ورشة عمل دعم ورصد وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة - التعاون في مجال المياه العابرة للحدود، الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة، المؤشر 6,5,2 (5 آذار/مارس 2020).

4. المشاركة

سيشارك بورشة العمل وفوداً من دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وكذلك خبراء يعملون على التعاون في مجال المياه العابرة للحدود، ومن المتوقع أن يحضر ورشة العمل من 40-60 مشارك.

ونظراً للمواضيع التي ستتم مناقشتها فمن المتوقع أن تضم الوفود ممثلين من مختلف الوزارات ذات الصلة حسبما يكون ملائماً، وبالتحديد مختصين بالشؤون المائية والشؤون الخارجية. وكذلك فمن المتوقع مشاركة الخبراء من كل دولة مختصين بالمسائل التالية: التعاون في مجال المياه العابرة للحدود بما في ذلك مسائل قانونية، إدارة المياه، تبادل البيانات والمعلومات والتغير المناخي وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

كما وتمت دعوة ممثلي الوزارات المكلفة بالمياه للمشاركة في ورشة العمل الفنية حول دعم ورصد وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة - التعاون في مجال المياه العابرة للحدود، الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة، المؤشر 6,5,2 والتي تُنظَّم بتاريخ 5 آذار/مارس 2020.

كما وسيحضر ممثلون عن المنظمات الدولية، المنظمات غير الحكومية، المجتمع المدني، أكاديميون، جهات مالية فاعلة وشركات للتنمية دولية لديهم اهتمام في الموضوع.

5. الشركاء

تُنظَّم ورشة العمل بشكل مشترك من قبل لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا (UNECE)، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا - الاسكوا (ESWA) وكذلك الشراكة العالمية للمياه - البحر الأبيض المتوسط (GWP-Med).

كما وتُنظَّم في إطار مشروع "جعل التعاون في مجال المياه حقيقة في منطقة البحر الأبيض المتوسط" (وكما يُعرف أيضاً بمشروع وسيط المياه "Water Matchmaker")، وبالأخص مكوّنه الذي يرمي إلى "تعزيز التعاون في مجال المياه العابرة للحدود" والمنفذ

من قبل الشراكة العالمية للمياه – البحر الأبيض المتوسط (GWP-Med) ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا (UNECE)، بدعم مالي من الوكالة السويدية للتعاون والتنمية الدولية-سيدا (Sida).

أن ورشة العمل هذه هي جزء من برنامج العمل الخاص باتفاقية المياه لفترة 2019-2021.

وتعتبر هذه الورشة كمتابعة للأنشطة الإقليمية والوطنية السابقة حول التعاون في مجال المياه العابرة للحدود في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتُنظَّم بشكل مشترك مع وبدعم من شركاء إقليميين ووطنيين متنوعين بما في ذلك الوكالة السويدية للتعاون والتنمية الدولية-سيدا (Sida) ومشروع وسيط المياه. وتضم هذه الأنشطة من بين عدة أمور:

- 2012 (روما، إيطاليا): اجتماع الطاولة المستديرة الدولي حول إدارة الموارد المائية العابرة للحدود في جنوب البحر الأبيض المتوسط¹
- 2014 (تونس، تونس): 2014 (تونس، تونس): إطار العمل القانوني للتعاون في مجالات المياه العابرة للحدود – جوانب رئيسية وُفرص للدول العربية²
- 2015 (بودابست، هنغاريا): تعزيز التعاون في مجال المياه العابرة للحدود في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على أساس اتفاقية المياه³
- 2017 (تونس، تونس): ورشة العمل على الصعيد دون الإقليمي: تعزيز التعاون في مجال المياه العابرة للحدود في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقي⁴
- 2018 (بيروت، لبنان): اجتماع الطاولة المستديرة الأولى للسلسلة المترابطة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والبحر الأبيض المتوسط على نطاق أوسع⁵
- ورش عمل وطنية حول اتفاقية المياه للأردن (2015)، العراق (2016)، تونس (2016) ولبنان (2019)

6. المكان ومعلومات عملية

سُتَعَدُّ ورشة العمل في بيت الأمم المتحدة الكائن في بيروت، لبنان.

سنتوفر استراحات للغداء واستراحات للقهوة خلال أيام المؤتمر، وسيتم تقديم عشاء بتاريخ 03 آذار/مارس 2020

كيفية التسجيل

سنتوفر خدمة الترجمة الفورية لكل من اللغة العربية والإنجليزية والفرنسية.

ملاحظات

يجب على المشاركين المعنيين الذين تم ترشيحهم رسمياً أن يُرسلوا رسالة ترشيحهم الموقعة إلى مايولا ليدوم على عنوان بريدها الإلكتروني لدى لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا (Mayola.lidome@un.org) وإلى زوي كاركا على عنوان بريدها الإلكتروني لدى الشراكة العالمية للمياه – البحر الأبيض المتوسط (zoe@gwpmed.org) وأن يُسجّلوا على الإنترنت بواسطة الرابط: <https://bit.ly/2FWm8Xu> بموعد لا يتعدى 09 شباط/فبراير 2020.

¹ لمزيد من المعلومات تجدونها على الرابط: <http://www.unece.org/index.php?id=30362>

² لمزيد من المعلومات تجدونها على الرابط: <http://www.unece.org/index.php?id=35454>

³ لمزيد من المعلومات تجدونها على الرابط: <http://www.unece.org/index.php?id=40539>

⁴ لمزيد من المعلومات تجدونها على الرابط: <http://www.unece.org/index.php?id=47322>

⁵ لمزيد من المعلومات تجدونها على الرابط: <https://www.gwp.org/en/GWP-Mediterranean/WE-ACT/News-List-Page/debating-the-water-energy-food-ecosystems-nexus-in-the-mena-and-wider-mediterranean-beirut-26-28-november-2018/>

سيتم التواصل مع الدول المؤهلة للحصول على دعم مالي من قبل الشراكة العالمية للمياه - البحر الأبيض المتوسط (GWP-Med) بصورة فردية.

على تأسف

مطلوب من المشاركين أن يؤمنوا تأشيراتهم للسفر إلى لبنان حسبما يكون ضرورياً. وبالإمكان توفير وتزويد رسالة دعوة شخصية للمشاركين المرشحين من أجل تسهيل عملية طلب التأشيرة. إن التأشيرة اللبنانية ومتطلبات الدخول متاحة ومتوفرة على الموقع التالي: <http://www.general-security.gov.lb/en/posts/38>.

وبإمكان لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا - الاسكوا (ESCWA) أن تُسَيِّق مع حكومة لبنان من أجل المساعدة في الحصول على تأشيرات دخول للمشاركين الذي هم غير قادرين على تأمين تأشيرات في دولهم. لذا يتوجب على هؤلاء الذين يحتاجون المساعدة في هذا المسألة أن يُرسلوا نسخة ملونة الكترونية لجواز سفرهم الوطني وشهادة عمل أو ما شابه، مثل بطاقة توظيف سارية المفعول أو رسالة ترشيح رسمي وذلك بموعد لا يتجاوز **09 شباط/فبراير 2020** لأن التأشيرات تأخذ أربعة أسابيع لمعالجتها. إن هذا الأمر مطلوب من أجل التأكيد على وضعيتك كخبير لتسهيل استصدار تأشيرتك.

الصفحة الالكترونية لورشة العمل

ستكون المعلومات الإضافية والمواد ذات الصلة مثل البرنامج ووثائق الخلفية والمعلومات العملية حول مكان انعقاد اللقاء متاحة ومتوفرة قريباً على: <https://www.unece.org/index.php?id=53364> وسيتم إرسالها أيضاً للمشاركين الذين أكدوا حضورهم.